وسط توتر متصاعد بين الهند وباكستان

قتلى وجرحى إثر انفجار قنبلة في جامو الهندية

الشرطة الهندية من مكان الانفجار

أصيب 18 شخصا الخميس في انفجار قنبلة في موقف للباصات في مدينة جامو الهندية في ولاية جامو وكشمير المضطربة، بحسب الشرطة.

وأكد الضابط في الشرطة أم كا سينها للصحافيين «يبدو أن قنبلة ألقيت من الخارج ووقعت تحت أحد الباصات ما تسبب بجرح حوالى 18 شخصا».

ويأتي هذا الانفجار وسط توتر متصاعد بين الهند وباكستان على أثر مقتل 40 عسكريا هنديا في 14 فبراير في الجزء التابع للهند من كشمير.

وأكد مسؤول آخر في الشرطة لوكالة فرانس برس أن «قنبلة ألقيت من قبل شخص مجهول انفجرت تحت باص في المحطة الرئيسية»، مضيفا أن «أربعة أشخاص في حالة حرجة».

وأوضح ان الحافلة التي انفجرت فيه القنبلة كانت «على وشك المغادرة إلى مدينة بانتاكوت في البنجاب».

وهجوم 14 فبراير كان الأكثر دموية في كشمير ضدّ قوات هندية خلال هذا التمرّد المتواصل من 30 عاما لمسلحين يريدون الانفصال أو الانضمام إلى باكستان.

ولطالما اتهمت الهند باكستان بتقديم الدعم للمتمردين، وتبنى الاعتداء الأخير «جيش محمد» وهو تنظيم مسلح متمركز في باكستان.

وردا على ذلك الهجوم، قامت الهند بضربات جوية في 26 فبراير ضد ما قالت إنها معسكرات تدريب لجيش محمد في باكستان.

وقال وزير الخارجية الهندي فياج كيشاف غوكال إن «عددا كبيرا من الإرهابيين والمدربين والقادة الأساسيين ومجموعات من الجهاديين الذين جرى تدريبهم للقيام بعمليات انتحارية قد قضي عليهم».

في المقابل، قالت الحكومة الباكستانية إنه لم يجر استهداف أي موقع ووجهت في 27 فبراير بضربة جوية مضادة.

وأسقطت طائرة هندية كما أسر على طيار هندي على أثر تلك المواجهة.

وبعد تصاعد المخاوف بشأن تدهور الوضع بين القوتين النوويتين، أطلقت باكستان سراح الطيار الهندي كـ«بادرة سلام».

وساعد ذلك في تخفيف التوتر إلا أن البلدين واصلا القصف المدفعي عبر حدود خطّ المراقبة في كشمير، ما أدى إلى مقتل مدنيين من الجانبين.

وجامو منطقة ذات غالبية هندية في هذه المنطقة المتنازع عليها في الهيمالايا، والمقسومة بين الهند وباكستان اللتين تطالب كل منهما بالسيادة عليها بالكامل.

وشهدت جامو العديد من الاعتداءات في الماضي، معظمها ضدّ منشآت عسكرية، من بينها اعتداء دموي لجماعة «جيش محمد» ضد قاعدة عسكرية في منطقة سونجوان في فبراير 2018 أدى إلى مقتل 11 شخصا.

أعلنت إحباط عمليات تخريبية لثلاث خلايا إرهابية

روحاني: أميركا تسعى للتفاوض مع إيران

قال الرئيس الإيراني حسن روحاني، أن الولايات المتحدة تسعى للتفاوض مع طهران، وقد طلبت التفاوض أكثر من 13 مرة، مبينا أن إيران لا تتهرب من المفاوضات.

وقال روحاني في كلمة له، خلال اجتماع المجلس الإداري لمحافظة جيلان، شمال البلاد، إن "الولايات المتحدة هي من تسعى للتفاوض مع إيران وليس العكس وتتابع عمليّا هذا الموضوع".

وبين "أن إيران لا تخشى المفاوضات ولا تتهرب منها، وهي ضليعة في هذا الأمر، إذ إن لدى طهران المنطق المحكم والقوي لمواجهة أميركا، أو أي طرف آخر". وأضاف الرئيس الإيراني "نحن لا نخشى المفاوضات، كما أننا لا نخشى ساحة الوغى، والأهم تحقيق المصالح الوطنية، وأن الشعب الإيراني أحرز إنجازات مختلفة في السنة الجارية، رغم محاولات أميركا كسر إرادته، إذ تم افتتاح أكبر مصفاة، وتدشين أهم مشروع سككي (مشروع رشت– قزوين) خلال هذا العام".

من جهة أخرى، اعلن وزير الامن الايراني (الاستخبارات) محمود علوي احباط بلاده عمليات تخريبية لثلاث خلايا ارهابية غرب البلاد دون اعطاء المزيد من التفاصيل بهذا الخصوص.

ونقلت وكالة الانباء الرسمية الايرانية (ارنا) عن علوي القول ان «الخلايا الارهابية يتم الكشف عنها وتفكيكها واحدة تلو الاخرى وتم خلال الايام الماضية احباط عمليات تخريبية من قبل ثلاث خلايا ارهابية غرب البلاد».

وشهدت ايران خلال الفترة الأخيرة زيادة في الاحداث الامنية داخل اراضيها كان آخرها التفجير الانتحاري الذي استهدف حافلة لقوات الحرس الثوري الايراني بالقرب من مدينة زاهدان أسفر عن مقتل 27 شخصا وجرح 13 آخرين.

سيؤول: كوريا الشمالية مستمرة في تشغيل محطات تخصيب اليورانيوم

اعلنت كوريا الجنوبية ان جارتها الشمالية لا تزال مستمرة في تشغيل محطات تخصيب اليورانيوم في منشأتها النووية الرئيسية.

وذكرت وكالة الانباء الكورية الجنوبية (يونهاب) نقلا عن (جهاز المخابرات الوطني) ان منشآت تخصيب اليورانيوم تعمل بشكل طبيعي حتى قبل القمة الحالية التي تجمع بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة.

واشار جهاز المخابرات الى ان بيونغ يانغ اوقفت تشغيل مفاعلها الذي تبلغ طاقته خمسة ميجاوات في مجمعها النووي المترامي الاطراف في (يونجبيون) بأواخر العام الماضي دون وجود اي مؤشرات على انشطة اعادة المعالجة.

ويضم مجمع (يونجبيون) ايضا مرافق اعادة معالجة الوقود المستهلك ومباني للابحاث وتخصيب اليورانيوم.

واصبحت منشآت بيونغ يانغ لتخصيب اليورانيوم تحت المجهر الدولي في نوفمبر 2010 وذلك عندما تمت دعوة العالم النووي الأميركي سيغفريد هيكر لرؤية 2000 جهاز طرد مركزي قادر على انتاج ما يصل الى 40 كيلوجراما من اليورانيوم العالي التخصيب.

كما انهى الرئيسان الأميركي دونالد ترامب والكوري الشمالي كيم جونغ اون قمتهما الثانية التي عقدت في العاصمة الفيتنامية (هانوي) الاسبوع الماضي دون التوصل الى اي اتفاق وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر حول نطاق نزع السلاح النووي وتخفيف العقوبات.

وقالت واشنطن ان بيونغ يانغ طالبت برفع العقوبات المفروضة عليها بالكامل مقابل عرضها تفكيك مجمع (يونجبيون) النووي في حين ترغب هي بنزع السلاح النووي من مناطق اخرى بما في ذلك مرافق تخصيب اليورانيوم المخبأة في اماكن اخرى.

الا ان كوريا الشمالية رفضت هذا الادعاء قائلة انها طلبت رفع جزء من العقوبات خاصة تلك المرتبطة بسبل معيشة شعبها وان واشنطن ضغطت عليها للقيام بالمزيد اضافة الى ازالة منشآت (يونجبيون).

يذكر انه تم رصد حركة مركبات مستخدمة لنقل الامدادات في (مركز ابحاث سانوم –دونغ) في ضواحي بيونغ يانغ المعروف بإنتاجه صاروخين باليستيين عابرين للقارات من ضمنهما صاروخ (هاوسونغ 15).

ماليزيا تعلن تأسيس وحدة لمراقبة التحريض ضد الإسلام

أعلنت ماليزيا تأسيس وحدة خاصة لمراقبة أي شكل من أشكال التحريض ضد الإسلام بجميع وسائل الإعلام بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي.

وأعلن الوزير بمكتب رئيس الوزراء الماليزي مجاهد يوسف في بيان ان الوحدة الجديدة التي قررت إدارة الشؤون الإسلامية الماليزية تأسيسها ستكلف بمراقبة أي منشورات أو استفزازات تتصف بإهانة النبي محمد والإسلام في جميع منصات وسائل الإعلام بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي.

وقال «أعتقد أن السلطات اتخذت الخطوة الصحيحة لمعالجة القضية وآمل أن نتمكن جميعا من العمل معا للحفاظ على الانسجام في البلاد» مؤكدا أن الدولة لديها قوانين صارمة بموجبها تتم ملاحقة المحرضين ومعاقبتهم.

من جانبه قال قائد الشرطة الماليزي فوزي هارون في مؤتمر صحفي إن الشرطة تلقت 929 بلاغا ضد مسيئين للاسلام والنبي محمد خلال الأيام الماضية مشيرا إلى أنه تم فتح 16 تحقيقا في قضايا تتعلق بإهانة الإسلام.

ودعا هارون جميع الأعراق والطوائف في ماليزيا إلى «عدم إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو أي شكل من أشكال التواصل عن طريق تحميل أو مشاركة عناصر استفزازية تؤثر على الحساسيات الدينية والعرقية».

وبدوره دعا رئيس حزب العدالة الشعبي الماليزي أنور إبراهيم في تصريح صحفي إلى عدم إساءة استخدام المادة 10 من الدستور الذي ينص على حرية التعبير قائلا «لا ينبغي أن تصل حرية التعبير إلى درجة الإهانة أو الافتراء على الأديان الأخرى».

وطالب إبراهيم السلطات باتخاذ إجراءات صارمة ضد كل من يهين الإسلام أو النبي محمد مؤكدا أنه للفرد مطلق الحرية في التعبير عن رأيه في الجوانب الدينية لكن إهانة أي دين أمر غير مقبول على الإطلاق.

وقال «نحن بحاجة إلى التفريق بين الحق والحرية في الانتقاد أو التشكيك في بعض الجوانب الدينية ولكن إهانة الدين لا مبرر لها» مضيفا «إذا كان هناك أشخاص يعتقدون أن إهانة الدين تعني حرية التعبير فهذا موقف ليبرالي مضلل».

واحتدم النقاش على وسائل التواصل الاجتماعي في ماليزيا حول إساءة مواطنين ماليزيين من غير المسلمين للاسلام سواء بالكتابة أو نشر الصور وهو ما أغضب الرأي العام المسلم في ماليزيا لاسيما بعدما عثر على تمثال لآلهة بوذية أمام مسجد.

واتهمت محكمة الجنايات الماليزية مؤخرا ماليزيين من أصول صينية بتهمة إهانة الإسلام والنبي محمد على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك).

وينص القانون الماليزي على تجريم افعال المتسببين في عدم الانسجام أو الانقسام ونشر مشاعر العداء والكراهية وسوء النية على أساس ديني بين الأشخاص من مختلف الأديان في البلاد وعقوبة ذلك السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات في حال ثبوت الإدانة.

وتسعى الحكومة الماليزية إلى تقديم اقتراحات لادخال تعديلات على قانون العقوبات لفرض عقوبات أكثر شدة على المسيئين للديانات بشكل عام.

فرنسا: نحن دولة قانون ونرفض إجراء تحقيق حول «السترات الصفراء»

فرنسا ترفض طلباً أممياً بالتحقيق

أعرب رئيس الوزراء الفرنسي، إدوار فيليب، عن رفضه لمطالبة مفوضة أممية، باريس، بإجراء تحقيق حول وقائع استخدام القوة المفرطة مع محتجي "السترات الصفراء". والأربعاء، دعت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشيليت، إلى إجراء تحقيق شامل وموسع حول وقائع استخدام قوة مفرطة بشأن احتجاجات السترات الصفراء المتواصلة منذ 3 أشهر في فرنسا. وردا على هذه المطالبة، قال رئيس الوزراء الفرنسي، في تصريحات إعلامية إن "فرنسا دولة قانون، وما كانت تنتظر الأمم المتحدة لتقوم بمثل هذه الخطوة". وأضاف: "كان يتعين على المفوضة الأممية أن تعرف حقيقة العنف الذي ارتكب بحق الشرطة خلال تلك الاحتجاجات".

بدوره، قال المتحدث باسم الحكومة الفرنسية، بنجامين جريفو، إن طلب المفوضية الأممية مثل هذا المطلب "أمر يدعو للحيرة".

وجاءت مطالبة المفوضة السامية في كلمة لها الأربعاء، خلال أعمال الدورة الـ40 لمجلس حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة بمدينة جنيف السويسرية. وأشارت إلى أن أصحاب السترات الصفراء، الذين يعتقدون أنهم حرموا من حقوقهم الاقتصادية وأعمالهم العامة، بدأوا احتجاجات في فرنسا. ودعت باشيليت الحكومة الفرنسية إلى الحوار مع السترات الصفراء، مضيفة: "كما أدعو إلى إجراء تحقيق شامل وموسع حول كافة التقارير المتعلقة بوقائع استخدام قوة مفرطة".

داعش يتبنى هجوماً انتحارياً قتل 16 شخصاً

أفغانستان: انفجار بالقرب من تجمع سياسي في كابول

وقع انفجار بالقرب من تجمع سياسي كبير في غرب العاصمة الأفغانية كابول الخميس ما تسبب بتوقف الحفل الذي كان ينقل مباشرة على الهواء وهرب المشاركين فيه بسرعة، ومن بينهم مسؤولين في الحكومة وسياسيين، فيما لم يعرف بعد عدد الضحايا.

وبحسب لقطات بثها التلفزيون مباشرة لدى وقوع الانفجار، قال المتحدّث باسم البرلمان محمد يونس قانوني «حافظوا على هدوئكم، مكان الانفجار بعيد من هنا».

لكن بعد دقائق، سمع دوي انفجار آخر ما دفع المشاركين إلى الفرار. وقطع البثّ المباشر بعد ذلك بقليل.

ووقع الانفجار خلال إحياء الذكرى الرابعة والعشرين لوفاة القائد الهزارة الشيعي عبد العلي مازاري، شارك به سياسيون بارزون في البلاد، من بينهم رئيس الحكومة عبد الله عبد الله والرئيس الأفغاني السابق حميد كرزاي.

ولم تتبنّ أي جهة الانفجار بعد، وهو يأتي فيما تعقد في قطر منذ عدة أيام مفاوضات بين طالبان والولايات المتحدة، بهدف التوصل إلى سلام في أفغانستان.

وآخر اعتداء ضخم وقع في كابول في يناير استهدف مجمّعا محصّنا في العاصمة تبنته طالبان. من جهة أخرى، أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن هجوم أسفر عن مقتل 16 عاملا في شركة للبناء شرقي أفغانستان الأربعاء.

ونقلت وكالة التنظيم الإرهابي، أن الهجوم استهدف مطارا في جلال آباد عاصمة ننكرهار شرقي البلاد.

وزعم التنظيم أن الهجوم أسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى من القوات الأميركية والأفغانية.

وكان عطاء الله خوجياني المتحدث باسم حاكم الإقليم صرح بأن الهجوم استهدف شركة تقع قبالة المطار.

وبدأ الهجوم في الخامسة من صباح أمس الأول بالتوقيت المحلي، وانتهى في الـ11 صباحا.

واشنطن تلغي عشرات التأشيرات لفنزويليين بينهم مسؤولون

غوايدو يدعو أوروبا إلى تكثيف العقوبات على نظام مادورو

دعا المعارض خوان غوايدو الذي اعلن نفسه رئيسا بالوكالة لفنزويلا، أوروبا الخميس الى تكثيف عقوباتها المالية على نظام نيكولاس مادورو، غداة ابعاد سفير المانيا بتهمة «التدخل».

وقال غوايدو في مقابلة مع مجلة دير شبيغل إنه «على الدول الأوروبية تشديد العقوبات المالية على النظام».

وأضاف «على المجموعة الدولية ان تمنع إساءة استخدام اموال الفنزويليين من أجل قتل معارضي النظام والشعوب الاصلية».

ودان بشدة القرار الذي اتخذه الأربعاء الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو بطرد السفير الالماني في كراكاس، طالبا من هذا الأخير «البقاء» في فنزويلا.

وقال غوايدو إن «فنزويلا تعيش في ظل ديكتاتورية، وتشكل طريقة التصرف هذه تهديدا لألمانيا. يشغل مادورو الرئاسة بطريقة غير شرعية. لا يتمتع بالشرعية حتى يعلن سفيرا غير مرغوب فيه».

وأضاف أن «النظام لا يهدد السفير كلاميا فقط، بل ان سلامته الجسدية مهددة ايضا».

وكانت السلطات الفنزويلية اتهمت السفير الالماني دانيال كرينر «بالتدخل في الشؤون الداخلية» للبلاد وأعلنته شخصا غير مرغوب فيه. وقد طُلبت منه مغادرة البلاد «في غضون 48 ساعة»، كما اعلن الاربعاء مكتب نائبة الرئيس الفنزويلي ديلسي رودريغيز.

ودانت برلين طرد سفيرها ووصفت الإجراء بأنه «غير مفهوم». واعتبرت انه «يزيد من تعقيد الوضع ولا يساهم في ايجاد حلول».

وكان الدبلوماسي الألماني توجه الاثنين الى مطار كراكاس الدولي على غرار نحو 12 دبلوماسياً آخر لدول غربية وأميركية لاتينية لاستقبال خوان غوايدو، رئيس الجمعية الوطنية الذي اعلن نفسه رئيسا بالوكالة ويدعمه خمسون بلدا.

وكان غوايدو الذي تحدى حظرا من مغادرة البلاد للقيام بزيارة الى كولومبيا، قد أعلن عودته «رغم التهديدات»، بعدما صرح مادورو أن عليه المثول أمام القضاء.

ومنذ ذلك الحين، يخضع المعارض لتحقيق بتهمة «اغتصاب السلطة».

وكان نائب الرئيس الأميركي مايك بنس قد أعلن أن بلاده ستلغي عشرات التأشيرات التي أصدرتها لنحو 77 شخصا فنزويليا بينهم مسؤولون بنظام الرئيس نيكولاس مادورو.